التعاون المالى فى ظل الحوار العربى الاوروبى

دكتور احمد فهمى امام *

ترتبط الدول العربية بالدول الأوربية بعلاقات تاريخية وحضارية قديمة ، وقد تأثرت هذه العلاقات من القوة إلى الضعف مع تطور الأحداث السياسية والاقتصادية ، فالدول العربية تعتبر أقرب إلى الدول الأوربية من حيث الموقع الجغرافى والأسواق التجارية العربية هى أقرب الأسواق إلى الدول الأوربية . أضف إلى ذلك حاجة أوربا الماسة إلى الطاقة وعدم التوصل حتى الآن بالرغم من كل المحاولات المبذولة إلى إيجاد بديل ، يجعل كلا المجموعتين مكملة للأخرى إقتصاديا ، كل هذا يقتضى إيجاد تعاون إقتصادى سليم بين المجموعتين .

وقد اهتمت دول السوق الأوربية إهتماما خاصا بعلاقاتها الاقتصادية الخارجية أول ذى بدء بدول البحر الأبيض المتوسط . ففى خريف عام ١٩٧٢ أى قبل قيام أزمة البترول بوقت طويل حددت المجموعة الأوربية ما يعرف بسياسة البحر الأبيض المتوسط التى تستهدف قيام علاقات إقتصادية وثيقة بين أعضاء المجموعة الأوربية والدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، وتنحصر أهم العناصر فى هذه العلاقات فى العمل على فتح الباب أمام صادرات الدول المطلة على البحر الأبيض لدخول أسواق المجموعة الأوربية وزيادة التعاون الاقتصادى . ما بين الطرفين فى جميع المجالات إبتداء من التعاون الصناعى إلى البرامج المشتركة للبحث العلمى وكذلك إتخاذ إجراءات ميسرة للأيدى العاملة التى تهاجر إلى المجموعة الأوربية وبالذات بالنسبة لدول شمال إفريقيا (تونس والجزائر ومراكش) ، وقد حققت سياسة البحر الأبيض المتوسط هذه تقدما ملموسا خلال السنوات الأربع الأخيرة . فوقعت إتفاقيات تعاون مع الجزائر والمغرب وتونس فى ابريل ١٩٧٦ ،

(*) الخبير المالى والاقتصادى بالبنك الأوربى العربى ببروكسل .

وانتهت المفاوضات مع الأردن ومصر وسوريا بتوقيع إتفاق فى أول نوفمبر ١٩٧٦ مع كل دولة على حدة ، ولبنان فى يناير ١٩٧٧ . ونظرا لأن هذه الإتفاقات الثنائية لا تضم كل الدول العربية لبعد كثير منها عن البحر الأبيض المتوسط لذلك فقد تم الإتفاق منذ ديسمبر ١٩٧٣ على الدخول فيما يسمى الحوار العربى الأوربى والذى دفع دول السوق الأوربية إلى هذه النظرة الشاملة للدول العربية كمجموعة هو حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها من أزمة بترولية رهيبة قاستها بوجه خاص أوربا .

وقد انتهز قادة أوربا ومفكروها السياسيون هذه الظروف للدخول فى علاقات وثيقة مع الدول العربية هدفها هو إيجاد تعاون إقتصادى وسياسى مستمر ومفيد للطرفين يقوم على الاحترام المتبادل لمصالح كلا المجموعتين وإحترام استقلال وسيادة كل منهم .

ولا شك أن تقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين المجموعتين مهما تكن ضرورته التى لا غنى عنها قد أصبح فى ظل الظروف العالمية التى تمر بها أكثر صعوبة ، إذ من الضرورى أن تتجه الجهود نحو الحيلولة دون إندفاع الدول الأعضاء فى الحوار إلى إتخاذ إجراءات فردية أو جماعية لمواجهة المجموعة الأخرى تستهدف حماية مصالحها القومية أو متأثرة بأفكار غريبة عنها أو بدول أخرى ، الأمر الذى قد يحدث إنفجارا يؤثر على المجموعتين .

ولا شك أن العالم العربى بدوره قد خاض مرحلة تغير سياسى وإقتصادى خلال فترة العشرين عاما السابقة ، فقد تجمعت الدول العربية وصارت تقترب من بعضها البعض تحدها مصالح مشتركة (سياسية — اقتصادية — إجتماعية) وهو ما يبرهن عليه بصورة واضحة قيام جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الاقتصادى العربى ومنظمة الدول العربيه المصدرة للبترول وغيرها من المؤسسات والشركات والبنوك المشتركة .

فعلى الصعيد الدولى فان الدول العربية تتميز على دول السوق المشتركة بمواردها الهائلة وبثرواتها المعدنية الضخمة فهى دول غنية بمواردها الأولية وبعدد سكانها . وقد شرعت فى الماضى عدة محاولات للوحدة مع بعض بلدانها ولكن لم تحقق هذه المحاولات كل أهدافها بسبب الخلافات الموجودة على الصعيد الدولى . هذا الوضع ليس بمستغرب إذا ما نظرنا إلى محاولات الوحدة الأوربية ذاتها ، ومع ذلك فان الدول العربية تحاول دائما فى تصرفاتها أمام العالم الخارجى أن توحد صفوفها وكلمتها وأن تبدو فى موقف موحد .

كل هذه الظروف السابقة تجعل فكرة الحوار الأوربى العربى فكرة مقبولة وأن من شأن هذا التعاون إيجاد حلول لمشاكل دولية مشتركة تهم الطرفين .

وحتى نستطيع تقوية هذا النوع من العلاقات الثنائية الجماعية فانه لابد من وضع برنامج لكل موضوع من موضوعات الحوار ، يكون من شأنه رسم الطريق وتحديد الأهداف التى يجب أن يسير عليها هذا الحوار فى المستقبل ولا شك أن هذا موضوع فنى وسياسى فى نفس الوقت .

والذى يهمنا فى هذا الحوار هو تقوية جوانبه المالية فى المستقبل ، ولكن قبل أن نتكلم عما يجب أن يكون عليه هذا التعاون المالى فى المستقبل ، فانه يجب أن نشير إلى العلاقات الماليةالحالية بين الطرفين حتى نتفهمها ونعرف مدى قوتها وضعفها وبالتالى النقاط الرئيسية التى يجب أن يرتكز عليها الحوار فى نطاق العلاقات المالية .

العلاقات المالية الحالية : —

(أ) البترول والتعاون المالى :

إزدادت العلاقات المالية التجارية بين الدول العربية والدول الأوربية

فى الفترة الأخيرة وبصفة خاصة بعد انضمام إنجلترا لدول السوق الأوربية المشتركة . وقد استطاع العالم العربى خلال الثلاث سنوات السابقة أن يحتل المرتبة الأولى فى التبادل التجارى مع المجموعة الأوربية بل وإلى تحقيق فائض مالى ضخم لصالحه .

وقد ترتب على التغير السريع فى أسعار الصرف أن اتجهت الدول العربية إلى تنويع عملاتها حتى يمكن أن تحافظ على مصالحها الخاصة فى مواجهة التقلبات النقدية العنيفة التى حدثت خلال السنوات الماضية ، وهذا ما شجعها على ربط مصالحها بالسوق المالى الأوربى وبالذات فى الإيداعات النقدية بالبنوك وشراء سندات الحكومات المختلفة والمشاركة فى المشروعات ، ويفسر هذا التطور بالدور الهام الذى لعبه البترول فأكثر من ١٣ ٪ من واردات دول السوق ترد من الدول العربية ، ٩٠ ٪ منها مواد بترولية .

وفى خلال عام ١٩٧٥ وصلت رؤوس الأموال العربية المملوكة للدول المصدرة للبترول والتى ستستثمر خارج نطاق هذه الدول ما يقرب من ٣٢ مليار دولار ، هذا الرقم قد ارتفع إلى أكثر من ٤٠ مليار دولار عام ١٩٧٦ .

(ب) العلاقات التجارية بين الدول العربية ودول السوق :-

تعتبر الدول العربية أهم منطقة فى العالم للتبادل التجارى مع دول المجموعة الأوربية ، حيث تحتل المجموعة الأوربية مكان الصدارة فى صادرات وواردات الدول العربية .

ويستنتج من احصاءات مكتب الاحصاء التابع لمجموعة دول السوق الأوربية أن دول هذه المجموعة كانت فى عام ٧٤ ، ٧٥ ، ١٩٧٦ أكبر مستورد للصادرات العربية ، فقد بلغت هذه النسبة عام ١٩٧٦ ٤٠,٤ ٪ ، وتأتى بعدها اليابان بنسبة ١٥,١ ٪ ثم الولايات المتحدة بنسبة ٩,٣ ٪ واستورد

المعسكر الشرقى من الدول العربية فقط ما يوازى ٢,٢ ٪ من تجارة الدول العربية الخارجية .

وتبلغ قيمة استيرادات الدول العربية من المجموعة الأوربية ٤٣ ٪ وتبعتها كل من الولايات المتحدة بنسبة ١٣ ٪ واليابان بنسبة ١٠ ٪ ودول المعسكر الشرقى بنسبة ٤,٤ ٪ .

وطبقاً للإحصاءات المنشورة فقد بلغت قيمة صادرات الدول العربية إلى المجموعة الأوربية عام ١٩٧٥ ما يوازى ٢٨,٣ مليار وحدة حسابية (الوحدة الحسابية ١,١٢ دولار) ٩٠ ٪ منها صادرات بترولية وهذا يحتل ٢٠ ٪ من واردات المجموعة الأوربية وبلغت الواردات العربية من المجموعة الأوربية ١٧,٢ مليار وحدة حسابية وهو يحتل ١٢,٦ ٪ من صادرات المجموعة الأوربية . أما فى عام ١٩٧٦ فقد ارتفعت هذه الأرقام . فقد بلغت صادرات المجموعة العربية إلى الدول الأوربية ما يوازى ٣١,٧ مليار وحدة حسابية وهو ما يحتل أيضاً ٢٠ ٪ من واردات المجموعة الأوربية وبلغت الواردات العربية من المجموعة الأوربية ١٩,٨ مليار وحدة حسابية وهو ما يحتل ١٣,٤ ٪ من صادرات المجموعة الأوربية .

وارتفعت واردات دول المجموعة الأوربية من الدول العربية فى الفترة ما بين ١٩٧٠ حتى ١٩٧٦ بما فى ذلك النفط بمقدار ٢٤٦ ٪ واستطاعت دول المجموعة الأوربية مقابل ذلك زيادة صادراتها إلى الدول العربية فى نفس الفترة بمقدار ٣٨٥ ٪ مما أدى إلى عدم إرتفاع قيمة الفوائض المالية فى الموازين التجارية للدول العربية فى هذه الفترة الأخيرة .

وتشكل الآلات تقريباً نصف صادرات المجموعة الأوربية إلى الدول العربية بينما تشكل السلع المصنعة ربع هذه الصادرات ، وتبلغ قيمة المنتجات الزراعية المصدرة إلى الدول العربية ٨,٥ ٪ والمنتجات الكيماوية ٧,٧ ٪ وأهم

الأسواق العربية فى عام ١٩٧٦ كانت السعودية ١٦,٢ ٪ والجزائر ١٤,٥ ٪ وليبيا ١١,٢ ٪ والعراق ١٠,٩ ٪ ومصر ٨ ٪ .

(جـ) الاستثمارات العربية فى أوربا :ـ

بلغت قيمة الاستثمارات العربية فى أوربا ما يقدر بـ ٢٥ مليار دولار حتى عام ١٩٧٦ موزعة فى شراء العقارات وأسهم الشركات وسندات الحكومات المختلفة أو إيداعات فى البنوك ، وقد أدت هذه الاستثمارات المختلفة إلى التخفيف من عبء موازين مدفوعات هذه المجموعة الأوربية بل وإيجاد نوع من الاستقرار الاقتصادى بها ، وما من شك فى أن مصلحة أوربا هى فى فتح أبوابها لمثل هذا النوع المفيد من الاستثمارات مما يترتب عليه ضرورة حرصها على إيجاد علاقات ودية بينها وبين الدول العربية ، ومن المؤكد أن هذا النوع من الاستثمار سوف يأخذ شكلا آخرا وإتساعاً أكبر بمجرد أن تنمو علاقات التعاون والتنمية بين العالم العربى والسوق الأوربية .

(د) التنمية الاقتصادية فى العالم العربى :ـ

يمر العالم العربى فى الوقت الحالى بمرحلة التنمية الاقتصادية الجادة أى الخروج من مجتمع بدوى وزراعى إلى مجتمع صناعى متقدم ، وقد أصبحت عملية التنمية هذه ضرورة تفرضها الظروف التى يمر بها العالم العربى ، فزيادة الاحتياطى النقدى لدى دول البترول وشعور هذه الدول بضرورة رفع مستواها الاقتصادى وإيجاد بديل لمواردها فى الوقت الذى قد ينضب فيه هذا المورد جعلها تبنى خططا اقتصادية طموحة ، والأمثلة على ذلك خطط التنمية فى كل من السعودية والعراق والجزائر وحتى الدول العربية والتى ليس لديها فائض نقدى قد بنت هى الأخرى خططاً مشابهة والأمثلة على ذلك فى كل من مصر وسوريا واليمن ...

ومن المسلم به أن معظم هذه الخطط يعتمد فى تنفيذها على شركات أوربية أو أمريكية أو يابانية ، وقد بلغ متوسط ما تستورده الدول العربية من العدد والآلات الخاصة بالتنمية الصناعية والزراعية خلال الأربع سنوات الأخيرة ما يوازى ١٠ مليار دولار سنويا ، مما يجعل هذه العلاقات علاقات متشابكة بل وضرورية لإنعاش أوربا والتغلب على مصاعبها وتحسين موازين مدفوعاتها .

ولا شك أن تشجيع هذا النوع من العلاقات يقتضى من الدول الأوربية تقديم آلات متقدمة وبأسعار منافسة ، وهذا يقتضى تخفيض نسب التضخم الموجودة فى الدول الأوربية الآن .

(هـ) العلاقات المالية بين المؤسسات العربية والأوربية : —

زادت العلاقات المالية بين البنوك الأوربية والعربية ونمت بوجه خاص مع نمو العلاقات التجارية والاقتصادية خلال السنوات السابقة . وقد إنتهزت البنوك التجارية الدولية هذه الفرصة فى فتح فروع لها فى معظم العواصم العربية ، بل وشاركت كثيراً من البنوك الأوربية البنوك العربية فى فتح بنوك مشتركة وفروع لهذه البنوك سواء فى البلاد العربية أم الأوربية مما زاد من كثرة التبادل الاقتصادى والمالى بين المجموعتين .

(و) النقود العربية كوسيلة من وسائل الدفع : —

أدى نمو التبادل التجارى بين الدول العربية ودول السوق الأوربية المشتركة إلى كثرة العملات المستعملة كوسيلة من وسائل الدفع ، فبالإضافة إلى الدولار استعمل الفرنك البلجيكى والفلورن والمارك الألمانى ..

وقد بدا للدول العربية أن من مصلحتها إدخال نقودها أيضاً كوسيلة من وسائل الدفع فى التبادل الدولى ، وهكذا استعمل الريال السعودى

لأول مرة فى العقود التى تعقدها السعودية مع الشركات الأجنبية واستعمل الدينار الكويتى فى عمليات التمويل ودفع القروض الدولية .

ولا شك أن إدخال هذه العملات فى التبادل الدولى من شأنه زيادة الطلب عليها ورفع وتحسين ميزانها خصوصا وأن الدول العربية هى دول فى مرحلة تنمية إقتصادية أى تعتمد فى الوقت الحالى على الاستيراد أكثر من التصدير ، بالإضافة فان هذا التطور سوف يجعل الدول العربية شريكة فى تطور نظام النقد العالمى وأن أى إجراء دولى فى هذا الشأن يجب ألا يمر بدون موافقة الدول العربية عليه . وكل هذا يقتضى من الدول العربية تطوير اسواقها النقدية وبرصاتها لزيادة التعامل فيها ولربطها بالأسواق والبورصات الأوربية والدولية .

ميدان التعاون المالى ما بين الدول العربية ودول السوق فى الحوار العربى الأوربى : —

يعتبر الحوار العربى الأوربى ثمرة لمجهودات سياسية مشتركة لإيجاد نوع من العلاقات الخاصة بين الدول العربية والدول الأوربية . ونظرا لأن مكمن الحوار تعتبر من الموضوعات الحديثة ، لذلك فانه لابد لنمو الحوار ونجاحه أن يكون هناك برنامج لكل موضوع من موضوعات الحوار يجب أن تسير عليه فى المستقبل وحتى لا يكون الحوار بمثابة مناقشات ليس لديها هدف محدد .

وفى نظرنا أن الموضوعات التى يمكن أن تثار وتكون بمثابة برنامج للتعاون المالى فى المستقبل ، يمكن تلخيصها فى النقاط الآتية : —

١ — مناقشة موضوع المساعدات التى تقدمها الحكومات الأوربية بغرض تنسيقها وزيادتها وتكريسها لتنمية المناطق العربية المتخلفة :

تقدم دول السوق الأوربية إلى بعض الدول العربية مساعدات مختلفة يمكن تلخيصها فيما يأتى : —

- المساعدات الغذائية : أسهمت المجموعة الأوربية منذ عام ١٩٧٠ فى تقديم مساعدات غذائية لسد النقص الذى تواجهه بعض دول المنطقة من منتجاتها الغذائية ، وقد بلغ حجم المعونة المقدمة لكل من مصر وسوريا والأردن ووكالة غوث اللاجئين منذ عام ١٩٧٠ حتى ١٩٧٦ نحو ١٢٣ مليون وحدة حسابية (الوحدة الحسابية ١,١٢ دولار أمريكى) منها ٣٦ مليون وحدة لمساعدة وكالة غوث اللاجئين وحصلت مصر على ٥١,٣ مليون وحدة ، والأردن على ١٥,٦١ مليون وحدة ، ولبنان ٧,٩٩ مليون وحدة ، وسوريا ١٢,٩٩ مليون وحدة حسابية .

- مساعدات فنية : تم الاتفاق على قيام علاقات فنية وثيقة بين المؤسسات الصناعية الأوربية ومثيلاتها فى الدول العربية إذ أصبحت المؤسسات الأوربية الاقتصادية مطالبة بالإسهام فى عمليات البحث والإنتاج والتسويق للمواد الأولية الموجودة فى الدول العربية ، كما أعطيت أهمية خاصة لتشجيع الإستثمارات الخاصة والتعاون فى التكنولوجيا والعلوم .
- مساعدات مالية : لتسهيل التعاون الفنى اتفق على أن تقدم المجموعة الأوربية تيسيرات مالية فى صورة قروض ميسرة الشروط وطويلة الأجل وتمتد هذه المساعدات لمدة أربع إلى خمس سنوات وتهدف إلى خدمة عملية التصنيع فى البلاد العربية ، فمثلا حصلت مصر على ١٧ مليون وحدة حسابية ، والأردن على ٤٠ مليون وحدة ، وسوريا على ٦٠ مليون وحدة ، أما الجزائر فقد حصلت على ١١٤ مليون وحدة ، والمغرب على ١٣٠ مليون وحدة وتونس على ٩٥ مليون وحدة حسابية وبعض هذه القروض ذات شروط خاصة تدفع على مدى ٤٠ عاما وبسعر فائدة يصل إلى ١ ٪ .

ومن المؤكد أن هذه المساعدات يمكن أن تتسع فى المستقبل ويتوقف تنوعها وإتساعها على مدى الخطوات الايجابية التى يتخذها الطرفان فى هذا الشأن .

٢ ــ الصعوبات التى تواجهها دول المجموعتين بالنسبة لموازين مدفوعاتهم سواء بسبب إرتفاع أسعار البترول أو بسبب ارتفاع أسعار المواد المصنعة : ــ

ترتب على ارتفاع أسعار البترول منذ أواخر عام ١٩٧٣ وزيادة طلب الدول الأوربية عليه إلى نشوء حلقة تضخمية فى الدول الصناعية ، وقد حاولت الدول الأوربية تعويض العجز فى موازين مدفوعاتها بزيادة أسعار منتجاتها المصنعة التى يزداد الطلب عليها فى الدول العربية . وإذا استمر هذا الوضع على هذا النحو فان من شأن ذلك تدهور قيمة كل الاحتياطى النقدى الموجود لدى الدول العربية المصدرة للبترول وسوء الأحوال الاقتصادية فى الدول العربية الغير مصدرة للبترول . لذلك لابد من دراسة الصعوبات المترتبة على هذا الوضع وإيجاد الحلول المناسبة لها وهى كثيرة رغبة فى المحافظة على اقتصاديات الدول العربية والأوربية أيضاً وبوجه عام .

٣ ــ حماية رؤوس الأموال والاستثمارات الخاصة فى كل من بلاد المجموعتين : ــ

الهدف من الحوار الأوربى العربى فى مجال التعاون المالى هو الرغبة فى تسهيل تنقل رؤوس الأموال والاستثمارات والتكنولوجيا والعمل فى أسواق كلا المجموعتين بحرية تامة . لذلك يجب أن يلزم الطرفان باتفاق من شأنه حماية هذه الاستثمارات ورؤوس الأموال الخاصة من التأميم أو المصادرة أو أى إجراء آخر قد تتخذه أى دولة فى مواجهة أموال أو رعاية الدول الأخرى .

٤ ــ إزالة العقبات التى تعترى تنمية العلاقات المالية بين الدول العربية ودول السوق الأوربية :ــ

يجب ليس فقط تأمين أصحاب رؤوس الأموال على أموالهم فى الدول

الأخرى بل يجب إزالة كل العقبات التى من شأنها عرقلة تنقل رؤوس الأموال الخاصة والتجارة الخارجية بين دول السوق والدول العربية سواء كانت ذات طبيعة ضرائبية أو إقتصادية وأهم هذه العقبات هى حل مشكلة الإزدواج الضريبى فمعاهدة الإزدواج الضريبى بين دول السوق والدول العربية تكاد تكون منعدمة ، أضف إلى هذا العقبات الخاصة بتنقل السلع مثل الضرائب الجمركية والضرائب على زيادة القيمة الطبقية فى دول السوق T.V.A. أما القيود الاقتصادية فأهمها تحريم استيراد بعض السلع أو تحديد الكميات المستوردة منها كما هو حادث الآن بالنسبة لتقييد استيراد المنسوجات القطنية بالنسبة لدول السوق .

ويجب أن لا ننسى أيضاً أن عدم استقرار أسعار الصرف بين العملات المختلفة يحتل عقبة كبيرة فى هذا الشأن ، وهذا يقتضى إيجاد نوع من الحلول قد يختلف عن الحلول التقليدية المطبقة فى العلاقات الدولية الآن .

٥ — تشجيع المنتجات العربية المصنعة : —

وأخيراً يجب أن نصل فى شأن التعاون المالى إلى إنفاق عام بدون أن يؤثر ذلك على العلاقات الثنائية القائمة الآن بين دول السوق والدول العربية (إذا كانت الانفاقات الثنائية أصلح من الانفاق العام) وبشرط أن يكون من شأن الانفاق العام احترام سيادة كل دولة على مواردها الطبيعية ، ولا شك أن هذا الانفاق العام يجب أن يكون من شأنه أن تقدم الدول الأوربية مخترعاتها الحديثة فى خدمة التصنيع والزراعة بل وتشجع تصدير هذه المنتجات إلى الدول الأوربية ، وأن تمنح الدول الأوربية تخفيضات جمركية خاصة لهذه المنتجات بدون أن تطلب تنازلات مماثلة لمنتجاتها المصنعة المصدرة إلى الدول العربية وبالذات فى السنوات الأولى للتصنيع . وعلى العموم يجب ألا يفهم من فكرة الحوار الأوربى العربى وبالذات فى مجال التعاون المالى على أن هذا التعاون ليس من شأنه أن تصبح أوربا جزءاً من الوطن العربى أو يصبح الوطن العربى جزءاً من أوربا .

التصورات المستقبلية : —

بهذه الطريقة يمكن أن نواجهه تطور العلاقات المالية بين الدول العربية ودول السوق بثقة . ومن الواضح أننا بصدد تعميق أولى لهذه العلاقات التى نرجو أن تكون مثمرة لجميع الأطراف .

ولا شك أن نجاح هذا التعاون سوف يكون من شأنه إيجاد نوع من التنسيق فى السياسات المالية فى مواجهة المشاكل العالمية وبالذات فى مواجهة الدول الصناعية الأخرى والدول النامية . وبهذه الطريقة يمكن أن يمثل الحوار الأورنى العربى نوعا من التعاون النموذجى فى سبيل إيجاد نظام إقتصادى عالمى أكثر عدالة وأكثر توازنا وإستقرارا للسلام العالمى .

الخاتمة : —

إن إيجاد تعاون مشترك بين دول السوق الأوربية ومجموعة البلاد العربية ليس صعبا ، ولا شك أن من شأن هذا التعاون إيجاد حلول لمشاكل دولية مشتركة تهم الطرفين مثل مشاكل الطاقة وموازين المدفوعات والتنمية الإقتصادية ..

فبالنسبة لأوربا فان السوق العربية تحتل جزءاً هاما فى علاقاتها الاقتصادية الخارجية لا يمكن الاستغناء عنه . ليس فقط لأهمية التبادل التجارى بين المجموعتين ولكن أيضاً بالنسبة للفائض النقدى المتراكم لدى مجموعة الدول العربية المصدرة للبترول . هذا الفائض النقدى من شأنه زيادة التبادل الثلاثى بين الدول العربية والدول الأوربية والعالم الثالث ، فتعاون الدول العربية والدول الأوربية فى النواحى المالية والاقتصادية من شأنه أن يخفف من مشاكل التنمية فى الدول النامية فهذه الدول الأخيرة محتاجة إلى رؤوس أموال وتكنولوجيا متقدمة ، الأولى أصبحت متوافره لدى الدول العربية

والثانية لدى دول السوق الأوربية المشتركة ، فقد نطاق الحوار الأورنى العربى فى مجال التعاون المالى إلى هذه المجموعة من الدول النامية قد يعتبر عنصرا هاما وحيويا فى التخفيف من حدة المشاكل الدولية وأيضاً أسلوباً لحل هذه المشاكل .

من كل هذا يتبين أن تنمية الحوار الأورنى العربى من شأنه أن يوسع من مجال تنسيق مجهودات هاتين المجموعتين فى المستقبل ، هذا التنسيق يمكن أن يتحقق فى المجالات الآتية :ـ

- ـ تنسيق السياسات المتعلقة بالإقراض للدول النامية .
- ـ تنسيق تمويل ودراسة المشروعات .
- ـ تنسيق السياسات المتعلقة بالمساعدات المالية .

والذى يشجعنا على تقديم هذه المقترحات هو تشابه السياسات المالية لكل من الدول العربية والأوربية تجاه العالم الثالث . فكلا المجموعتين تقوم بتمويل مشروعات صناعية وزراعية فى هذه البلاد ، وكلا المجموعتين تمنح قروضا وتعطى مساعدات مالية لهذه البلاد ، وعلى هذا فان التعاون المالى فى مجالات العلاقات الخارجية أصبح يحتل ضرورة لتنسيق العلاقات المالية فما بينهما أيضاً .

ولا شك أن ما نقوله خاص بمدى تطور العلاقات فى المدى البعيد أما فى المدى القصير فالتركيز يجب أن يكون أساسا على العلاقات ما بين المجموعتين .

نأمل أن تكون هذه الدراسة الموجزة من شأنها أن تقدم أساسا علميا للتعاون المالى ما بين مجموعة الدول العربية ودول السوق الأوربية المشتركة والتى نرجو لها النجاح فى المستقبل القريب .

* * *